الصناعات النسيجية بين الواقع والآفاق

رمان: ضرورة التنسيق بين القطاع العام والخاص لتطوير صناعة النسيج والاستغناء تدريجياً عن الاستيراد

قباني: تصدير منتجات مصنعة يدعم قدرتها التنافسية ويزيد من القيمة المضافة

شرباتي: بيع الأقطان والغزول بالاسعار العالمية سيحل الازمة ويكون منطلقاً لصناعة متكاملة

تابعت جمعية العلوم الاقتصادية طرح ملفاتها حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية حيث القى المهندس سمير رمان ونزار نسيب قباني ومحمد صباغ شرباتي محاضرة الثلاثاء الاقتصادي اول امس بعد ان تغيب محاضرو الندوة المقررون لاسباب تجهلها. علماً ان هذه الظاهرة ليست الاولى. فقد أحرجت الجمعية غير مرة في دعوة محاضرين جدد نتيجة تهرب او غياب المحاضرين.

القطاع الحكومي

اولى محاضرات الندوة القاها المهندس سمير رمان معاون مدير عام المؤسسة النسيجية استهلها بعرض تاريخي لصناعة الغزل والنسيج في سورية وصولا لاحداث المؤسسة عام ١٩٧٥ التي تضم شركات متخصصة بانتاج الغزول القطنية وشركة واحدة لانتاج الخيوط الصوفية وشركة لانتاج الحرير الطبيعي و٦ شركات متكاملة تنتج الغزول والاقمشة الحريرية والمركبة وحرفة نسيج متخصصة لانتاج الاقمشة القطنية اضافة الى شركتين لانتاج الاقمشة الداخلية وشركتين للملابس الجاهزة وشركة واحدة متخصصة بالسجاد الصوفي وشركة لانتاج الجوارب وخيوط النايلون. وتشكل هذه الشركات القطاع الحكومي للصناعات النسيجية

تطور الانتاج

ثم تحدث السيد رمان عن تطور انتاج الغزل القطني الذي بلغت الزيادة فيه عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٣ بنسبة ١٥٠٪ وذلك نتيجة دخول ثلاث معامل بطاقة ١٢ الف طن وستزيد هذه الطاقة هذا العام بنسبة ١٢٠٪ بعد دخول مشروع جبلة للانتاج الصناعي، بينما لم تتطور الطاقة الانتاجية بالنسبة للاقمشة منذ عام ١٩٨٢ وينطبق الامر نفسه على بقية المنتجات

وتابع معاون مدير المؤسسة ان الفقرة التي حددتها السحبت على طاقات الغزل القطني بزيادة عدد المغازل التركية والتي تطورت من ٩٨ الف مغزل عام ١٩٩٣ الى ٢٧٠ الف مغزل عام ١٩٧٠ ثم الى ٤١٤ الف مغزل عام ١٩٨٣ ومن المتوقع الوصول لثلاثين مغزل هذا العام.

وقد طال التطور استخدام القوى العاملة حيث بلغت الزيادة في عدد العاملين في القطاع الصناعي ١,٦٪ عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٤ بينما بلغت النسبة في قطاع الغزل والنسيج حوالي ١٧,٥٪ لذات الفترة ويمكن القول ان الزيادة الفعلية في عدد العاملين كانت على حساب بقية الصناعات حيث يصل العدد الى ٣١ الف عامل عند استكمال تشغيل مشروع جبلة.

مقترحات لحل ازمة التراكم

وقال المهندس رمان لقد تقدمت المؤسسة منذ سنوات بجملة من المقترحات الى الحكومة للمساعدة في الخروج من الازمة كالسماح باعتماد وكلاء لتسويق المنتجات في السوق الخارجية وتحرير سعر القطن المحلي وتسليمه لشركات الغزل بالاسعار العالمية والسماح ببيع الغزول القطنية خارجيا بالاسعار الرائجة وانشاء مراكز تسويقية في المناطق الواعدة بالنسبة للصناعة النسيجية السورية والسماح بالبيع بالاجل لمدة ٩٠ – ١٢٠ يوما كما يتم في بقية الدول.

اضافة الى تعديل انظمة الاجور وفرض رسوم جمركية على المستوردات من المواد النسيجية الصنعية التركيبية

وفي نهاية محاضرته تحدث معاون مدير عام المؤسسة عن آفاق الصناعة النسيجية في سورية مركزا على وضع سقف مدروس لانتاج القطن وخطة لتصنيع الفائض منه الى غزول منوها لضرورة اعادة هيكلة القطاع العام وتجاوز الصعوبات التي يتعرض لها القطاع الخاص.

واقع القطاع الخاص

كما القى السيد نزار نسيب قباني عضو مجلس ادارة غرفة تجارة دمشق رئيس لجنة الصناعة والعمل محاضرة حول صناعة النسيج في القطاع الخاص استهلها بأن انتاج القطن في سورية في ازدياد وبياع كامله الى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الاقطان ليصدر قرابة ٦٠٪ منه خاما محلوجا والباقي لشركات النسيج في القطاع العام ليصار الى غزله وتجهيزه. وقد حظر على القطاع الخاص الاستثمار في مجال غزل القطن الا اذا كان المشروع متكاملا (غزل – نسيج – صباغ) مما افقد التنافس الحقيقي بين القطاعين العام والخاص وسات القطاع الخاص محكوما من قبل القطاع العام الذي يحدد اسعار مبيع الغزول بالاسعار التي يريد، وينتج قصر الخدمة التي يريد والجودة التي يريد ايضا. ولايسمح له بالتنافي حتى استيراد مثل هذه الغزل او الاستثمار في مجالها. ناهيك عن ان بيع الشركات المنتجة للغزل للقطاع الخاص بأسعار الكلفة وليس بالاسعار العالمية واسعار الكلفة تفوق ٤٠٪ على اقل تقدير الاسعار العالمية. وكذلك يتم بيع النسيج للتصدير بأسعار اقل من ٤٠ – ٥٠٪ من اسعار السوق المحلي مما ادى الى شراء الدول المجاورة للانسجة وصباغتها وطبعها وتخضيرها واعادة تصديرها الى سورية اي غزو البضائع السورية في سورية

مطالب مشروعة

ثم تحدث السيد قباني عن قدم الغزال وافول النسيج وعدم استعمال الموازين الحساسة وعدم فحص البضائع على الاجهزة الفاحصة يجعلها لاتتصف بالجودة الكافية مما يؤدي لظهور نسب عالية من عيوب الانتاج تلخر معامل الالبسة ان تحمل كميات من الهدر ينتج عنها رفع في التكلفة لذا لابد من :

– ضرورة ادخال القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الغزل والخيوط القطنية.

– تزويد شركات القطاع الخاص بكمية وافرة من الخيوط عالية الجودة بدلا من تصديرها خاما.

– ان تكون اسعار الخيوط القطنية الباعة للقطاع الخاص مساوية لاسعار البيع العالمية.

– مراقبة الجودة في القطاع العام كي لاينعكس سلبيا على القطاع الخاص.

– اقامة مختبر للانسجة وفحص المواصفات العالمية كي يلعب دوره في فحص نوعية الانتاج

– ضرورة ان تكون القوانين لحماية وتشجيع الصناعة تطال القطاعين العام والخاص

عراقة النسيج السوري

اما آخر محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادي فقد القاها السيد محمد صباغ شرباتي استعرض في مقدمتها تطور الصناعة النسيجية وعراقتها قائلاً: ان سورية منذ القدم تعد من اهم الاقطار المصدرة للانسجة واطلقت تسمية البروكار والدامسكو لاصالة انتاج هذه الاصناف في حينها واستمر هذا التطور لحين دخول عصر الآلة. حيث تم تأسيس بين عامي ١٩٣٠ – ١٩٥٠ العديد من الشركات التي لازالت قائمة كالشركة السورية والشركة الاهلية والخماسية والمسابغ وتميزت هذه الشركات بتجاهها وتطورها مما دفع المؤسسين للتفكير باستراتيجيات تجاوزت الحدود الاقليمية لسورية.

بحاجة لمزيد من الاستثمارات

بعد عرضه التأريخي الطويل عرض الصناعي شرباتي التطور الذي لحق بهذا القطاع حيث بلغ عدد مصانع الغزل والنسيج والملابس في سورية عام ١٩٩٠ (٢٦٩٨٣) وزاد عام ١٩٩٦ ليبلغ (٢٦٩٨٣) ورغم هذا النمو إلا ان الحاجة لزيد من الاستثمارات لازالت قائمة لعدة اسباب.

– توفر القطن محلياً والذي يعتبر الثروة الوطنية المتجددة

– توفر الخبرات التوارثة لهذه الصناعة عبر عهود متتالية.

– استثمار هذه الثروة يحقق تشغيل ٢٥٪ من القوى العاملة في القطر.

– استثمار هذه الثروة يحقق قيمة مضافة تصل الى عشرة اضعاف قيمة القطن المحلوج.

ما الحل؟

وفي نهاية محاضرته تساءل السيد شرباتي عن الخطوات العملية التي يجب انتهاجها لتحقيق التطور في هذه الصناعة والخلاص من الازمات المتكررة التي تعترضها.

مجيباً ان ذلك يتحقق من خلال دعم كل من القطاعين العام والخاص.

– تخصيص هذه الصناعة بنسب ضريبية منخفضة.

– إلغاء الضرائب عن النشاط التصديري للدفع نحو الاسواق الخارجية

– ترويج البضائع السورية وتصديرها لدول العالم وتشكيل حلقة متكاملة بين وحدات الانتاج

تفعيل دور سفاراتنا وملحقاتها التجارية بإعطاء المزيد من الاهمية للدور الاقتصادي.

– تحديد الحجم الامثل لكل وحدة صناعية انتاجية نظراً لارتباط هذه الصناعة بالتغيرات والموضة.

– الزيادة في الدعم والتطوير لإنشاء جامعات ومعاهد متخصصة لرفد هذه الصناعة بالكوادر المتخصصة.

وفي نهاية محاضرته التي حاضر على القوار الاخير بسبب الاقطان والغزول المنتجة محليا بالاسعار العالمية لكافة القطاعات الوطنية وانه سوف يكون الحافز لانطلاق صناعة قوية متكاملة. وسيفتح الآفاق قريباً الى الاسواق العالمية ويفعّل كافة ثرواتنا المادية والبشرية لتوجيه الاهتمامات لمجتمع صناعي اكثر تطوراً.

عدنان عبد الرزاق